

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: إعلان فهمي قيام الانتخابات ونهاية مدة لجنة الدستور

مقدم الحلقة: محمود مراد

ضيوف الحلقة:

- محمد الجوادي/ كاتب ومؤرخ سياسي
- محمد السطوح/ صحفي وكاتب سياسي
- جمال جبريل/ أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة حلوان

تاريخ الحلقة: 2013/11/8

المحاور:

- دلالات استفتاء نبيل فهمي إجازة الدستور الجديد
- انتخابات بلا إقصاء
- الحكومة الانقلابية والوعود المقدمة لروسيا
- تحديد موعد الانتخابات قبل موافقة الشعب
- دستور مهدد بالبطلان
- سرية العمل بالدستور
- إنهاء نظام المجلسين بدستور مصر

محمود مراد: مشاهدينا الأعزاء السلام عليكم وأهلاً بكم في حديث الثورة، يصادف يوم الجمعة الثامن من نوفمبر نهاية المهلة التي منحها الإعلان الدستوري للجنة تعديل الدستور المصري لدى تكوينها وطبقاً لما ذكره خبراء دستوريون فإن كل ما يصدر عن هذه اللجنة بعد هذا التاريخ سيكون باطلاً لانتهاء مدة التكليف لكن وقبل يوم واحد من انتهاء تكليفها ألغت لجنة تعديل الدستور المعروفة بلجنة الخمسين ألغت مجلس الشورى من خارطة المؤسسات التشريعية في مصر لتضيف بذلك موضوعاً آخر للموضوعات

المثيرة للجدل التي أحاطت بعملها منذ تشكيلها قبل شهرين، هذا الموضوع سيكون مثار نقاشنا في الجزء الثاني من هذه الحلقة أما الجزء الأول فسنناقش فيه مغزى ودلالات استباق وزير الخارجية المصري نبيل فهمي إجازة الدستور الجديد ونناقش تحديده من مدريد مواعيد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر في تصريحات وصفت بأنها أكثر الجداول الزمنية تحديداً حتى الآن لنهاية المرحلة الانتقالية في مصر.

[شريط مسجل]

نبيل فهمي/وزير الخارجية المصري: ستنهي لجنة تعديل الدستور أعمالها الأسبوع المقبل بعدها سيعرض مشروع الدستور للحوار الوطني لمدة أسبوعين ثم يستفتى عليه في شهر ديسمبر/كانون الأول إذن الاستفتاء على الدستور في ديسمبر مع بداية ربيع الانتخابات البرلمانية وتتبعها أخرى رئاسية مع بداية فصل الصيف.

دلالات استبقاء نبيل فهمي إجازة الدستور الجديد

محمود مراد: لمناقشة هذا الموضوع معنا هنا في الأستوديو الدكتور محمد الجوادي الكاتب والمؤرخ السياسي وينضم إلينا من نيويورك الصحفي والكاتب السياسي الأستاذ محمد السطوح كما يشارك معنا عبر السكايب من القاهرة الدكتور جمال جبريل أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة حلوان مرحباً بكم جميعاً، والسؤال للدكتور الجوادي دكتور محمد ما مدى حظ تصريحات السيد نبيل فهمي من الواقعية والمعقولة ويعني ما علاقة وزير الخارجية بتحديد مثل هذه المواعيد إذا كان هذا الخطاب موجهاً بالأساس للخارج وليس للداخل المصري المتحرق شوقاً لمعرفة نهاية المرحلة الانتقالية؟

محمد الجوادي: هو معروف إن نبيل فهمي خواجه يعني في توجهه وفي سياسته خواجه يعني لا يستطيع أن يتواصل مع المصريين ولا العرب حتى لما بحثوا له عن وظيفة في مصر عُين في الجامعة الأميركية في القاهرة لأنه لم يكن يستطيع أن يرأس إدارة في وزارة الخارجية ويتواصل مثلاً مع الإدارة العربية والإفريقية، رجل خواجه رجل غربي الاتجاه وغربي الهوى ولذلك هو يخاطب الآخرين ولا يعرف طبعاً إنه أي واحد يكتشف من حديثه أكبر دليل لإدانة للنظام القائم وأكبر دليل للانقلاب، إن كل حاجة متفركة لأنه يعمل انتخابات ويعلن عن الانتخابات بينما لم يتم الاستفتاء على الدستور، وده معناه بالضبط لما تلاقي حضرتك إحنا الوقت الساعة 10 وتقولي إحنا سنروح الوقت نصطاد والساعة 12 نأكل من صيدنا حاجة مشوية طبعاً إحنا ممكن لا نصطاد

ممکن لا یطلع فی أیدینا صید فکونہا إنہا تبقی مشویة کمان الساعۃ 12 معناه ہي جاہزۃ بس أنت تضحک علی.

محمود مراد: بعیداً عن شخص السید نبیل فہمی أنا أتحدث عن الخاریة وعلاقتہا بتحدید موعد أو إعلان تحدید موعد لشان داخلی بحت هو الانتخابات.

محمد الجوادی: لا یا سیدی فی الدكتاتوریات لیس هناك مؤسسات، فی الدكتاتوریات لیس هناك مؤسسات ولذلك التعبير العبقری الذی صاغه أنور السادات بعد ما یو 1971 بعد ما سمي حركة التصحیح وصاغه له أساتذۃ القانون إن دولة المؤسسات، دولة المؤسسات یعنی إن نسینا أهداف الثورة الستۃ اللی تفكرها بتاعت 1952 دی اللی هی عملوها بعد ما الثورة قامت بكذا سنة وقالوا إحنا عندنا إقامة وإقامة وكلام من ده فقال 3 حاجات قالهم إنه هو دولة المؤسسات بیقی مؤسسة الخاریة مش وزیر الخاریة وسيادة القانون، والحاجة الثالثة الثلاثی بتاع الوحدة الوطنیة والسلام الاجتماعی والتأمينات الاجتماعیة، فالنهارده بالصدفة نبیل بیه ضرب لثلاثة فی مقتل مرة وحدة سیادة القانون ما فیش لا قانون ولا دستور هو اللی یحدد الموعد، دولة مؤسسات ما فیش مؤسسات حتی زی ما حضرتك تسأل الخاریة مش خاریة، هی الخاریة شوفوا لنا نبیل بس یا بلبل نعمل إیہ مع الجماعة اللی قاعیدین، یقول یا أفندم دی الوقت أطلع علی طول أقلهم موعد الانتخابات بعد إذن حضرتك؛ یقوله أي كلام یا أفندم وبعیدین نبقی نغیره بس یعنی الفكاكة هی دی الفكاكة...

محمود مراد: دعنا نری إن كان لدى السید محمد السطوحی من نیویورك وجهة نظر أخرى حیال هذا الموقف برمته أستاذ محمد ما علاقة الخاریة بمثل هذا الإعلان عن الشأن داخلی؟

محمد السطوحی: هو علاقة الخاریة بأكلة السمك اللی تحدث عنه الدكتور الجوادی أنا الحقیقة لا أدری ماذا أعلق علی الكلام الكثير الذی ذكره هو یعیب علی السید نبیل فہمی أنه یتوجه للخارج ونسی إنه وزیر للخاریة یعنی یقول إن توجهاته للخارج وإنه انتماءاته للخارج وكلام كثير یعنی أنا لا أعتقد إنه یعرف السید نبیل فہمی شخصياً هو یتحدث بشكل مطلق عن شخص لا یعرفه، أنا أعتقد إننی أعرف السید نبیل فہمی بشكل جید من خلال عمله فی واشنطن لسنوات طویلة وأعتقد إنه هذا الكلام عاری تماماً عن الصحة، لكن عموماً هی مسألة لیس شخصیة بالنسبة لوزیر الخاریة هو كان یتحدث فی إسبانيا وبالتالي هو یرید أن یطمئن المجتمع الدولي وهذا جزء من وظیفته کوزیر

للخارجية إنه خريطة المستقبل تسير في طريقها المعهود والمنسق له والمتفق عليه وإنه هناك انتقال لعملية دستورية سياسية يكون هناك بمقتضاها انتخابات تشريعية وانتخابات رئاسية بعد إقرار الدستور الجديد مع انتهاء عملية وتعديله وبالتالي أنا لا أجد ما يعيب السيد نبيل فهمي في حديثه هذا ولا أجد ما ينتقد من خلال يعني ما قاله أكثر من كلام السيد الجوادي الذي هو في الحقيقة يعني..

محمود مراد: يعني لو عدت لصلب سؤالي أنا أتحدث عن أيهما أولى بالطمأننة الخارج الذي يسأل عن الوضع الداخلي المصري أم الرأي العام المصري المتحرق شوقاً كما ذكرت ليظمن على مستقبله أما كان الأولى أن يوجه هذا الخطاب إلى الداخل المصري من قبل مؤسسة معنية بخطاب الداخل المصري؟

محمد السطوحى: هذا يعني ربما يكون انتقاد لبقية المؤسسات في الدولة وليس انتقاد بأنه السيد نبيل فهمي ذكر هذا الكلام لأنه الاثنان مطلوب أن يتم طمأننة المجتمع الدولي لكن قبل المجتمع الدولي يجب أيضاً طمأننة أيضاً المجتمع في مصر لكن في النهاية أنا أعتقد إنه كلام السيد نبيل فهمي وصل إلى الداخل كما وصل إلى الخارج، يعني نحن يعني المجتمع المصري الآن هو يدرك تقريباً خارطة المستقبل من خلال الجدول الزمني لها لكن في كل الأحوال لا أجد هناك جديداً الحقيقة بالنسبة لما ذكره السيد نبيل فهمي أكثر من التأكيد على التواريخ التي كانت متوقعة سلفاً بمعنى إنه كلنا كنا نعرف إنه الدستور يجب إقراره في هذا التوقيت قبل نهاية العام وإنه الانتخابات بعد حوالي شهرين ثم بعدها الانتخابات الرئاسية ما ذكره الأستاذ نبيل فهمي هو مجرد تأكيد لهذه التواريخ المتوقعة ولا أجد فيها جديداً الحقيقة.

محمود مراد: دكتور جمال جبريل ماذا ولم يوافق الشعب المصري على الدستور التي تقوم لجنة الخمسين بإعادة تعديله من الدستور القديم أو بكتابته من جديد هذه العملية أو هذه المسألة فيها شيء من الغموض ماذا لو يوافق المصريون على هذا المشروع؟

جمال جبريل: لا هو في غموض لأن وفقاً لنظام القانون الموجود دي الوقت ده في إعلان دستوري يقول إن ده تعديلات على 2012 وبالتالي إذا لم يوافق الشعب على هذه التعديلات يعود دستور 2012 كما كان دون أي تعديل يعني ده قول فصل لأن حكاية إن اللجنة تقول لا إحنا نعمل دستور جديد ويطلع واحد يقول إحنا نعدل لا الإعلان الدستوري اللي معمول من الرئيس المؤقت يقول تعديلات على دستور 2012 ويمكن خريطة الطريق أعلنت كمان يوم 7/3 تتكلم على تعديلات على الدستور المجدد اللي هو

دستور 2012 فبالتالي عدم الموافقة تؤدي إلى عودة الدستور كما كان.

محمود مراد: في هذه الحالة ما مصير الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أعلن عنها؟

جمال جبريل: الحقيقة يعني المسألة غامضة جداً جداً لأنه وضعت الخريطة دون أن نتوقع مثل هذا الأمر وهو عدم الموافقة يمكن محكمة القضاء الإداري في حكمها الطعن على لجنة الخمسين تكلمت في الموضوع وقالت يعني طيب نفترض إن الشعب لم يوافق هل يصدر إعلان دستوري أم يعود دستور 2012 يعني محكمة القضاء الإداري تنبعت أو نبتت إلى هذا الموضوع والحقيقة من أصدر الإعلان الدستوري لم يتوقع هذا الاحتمال على اعتبار إنه احتمال غير وارد يبدو.

انتخابات بلا إقصاء

محمود مراد: دكتور محمد الجوادي أليس من الجيد في تصريحات السيد نبيل فهمي أنه تحدث عن انتخابات لا يقصى منها أحد بما في ذلك حزب الحرية والعدالة؟

محمد الجوادي: طبعاً ظاهر الأمر إنه جيد لكن زي ما قلت قبل كده إن هو بخاطب الناس اللي عايزين يسمعوا الكلام ده اللي هم الغربيين أنا نفسي إن سليمان اللي يقول الكلام ده اللي هو وزير القادم المسلماني هو اللي يقول الكلام ده لأن المسلماني كل يوم يطلع يقول إن دول مجرمين وإحنا نقصيهم نفسي إن الببلاوي يقول الكلام، نفسي أنت تقصيهم ازاى طب ما تخرجهم من السجون نفسي إن أنت تشطب القضايا لكن إن نبيل فهمي يقول الكلام ده ذراً للرماد في العيون للناس الخارجيين وساعة الجد يقول أصل اكتشفنا إن عندهم قضايا جنائية ويقول ده اللي هو شغل الثلاث ورقات اللي هي الحكومة الحالية لا تجيد غيره ثلاث ورقات واحد يقلك ورقة شايف العصفورة شايف السنيرة شايف السيسي خلاص فالثلاث ورقات ورقة للعصفورة ورقة للسنيرة ورقة للسيسي فده اللي يحصل، العصفورة اللي هي برا يبعثوا لها كده حاجة كده بالزاجل رسالة كده على لسان وزير الخارجية حتى لا يقولها في مصر يقولها مرة وهو برا كده لما يتزرق في مؤتمر صحفي وكده يقوم قائل تصريح كده كويس كده جميل يقوم محمود مراد اللي هو راجل نبيل يقول ألا ترى ذلك جيداً؟ نعم جيد لو أنه حقيقي نعم جيد لو أنه حقيقي لكنه أكاذيب تضاف إلى الأكاذيب التي استمرت منذ 7/3 وحتى الآن التي يعيشونها ويتنفسونها ويلفظونها ويشربونها ويأكلونها ويعرقونها كمان يعني حتى عرقهم أكاذيب..

محمود مراد: هل تتوقع أو هل تقيّم هذه التصريحات بأنها استدراج من نوع ما لحزب

الحرية والعدالة لكي ينسلخ عن التحالف الوطني لدعم الشرعية وتتوقف المظاهرات أو على الأقل تضعف بدرجة ما؟

محمد الجوادى: آه طبعاً هو طبعاً القصة اللي يحصل دي الوقت إنه يقول إيه ده الجيش فيه الجيش فيه انشقاق الجيش عايز كذا عشان يهدوا يعني هم دي الوقت ابتدئوا الحرب النفسية، الحرب النفسية على ثلاث مستويات أبيض ورمادي وأسود فهم دي الوقت شغالين في المرحلة خلصوا المرحلة السوداء بتاع إن دولا شياطين وبتاع وكلام من ده وداخلين في المرحلة الرمادية طبعاً اللي يرسم لهم دي الوقت طبعاً روسيا دخلت في النص لأنه خلاص هم وعدوا روسيا بأنه يدولها نص مصر والبحر الأبيض المتوسط كله يدوه ووزير الدفاع والخارجية الروسي الاثنين جايبين يستلموا بقى..

الحكومة الانقلابية والوعود المقدمة لروسيا

محمود مراد: عندما تقول أنهم وعدوا روسيا بإعطائها نصف مصر هل يختلف هذا الحديث أو هذا التقييم أو هذا الإطلاق على العموم كثيراً عما كان يقال أيام مرسي وكنتم تنتقدونه من أن مرسي باع نصف البلد ووعد الفلسطينيين بسيناء وسيعطي حلايب وشلاتين للسودان ما الفرق بين هذا الخطاب وذاك؟

محمد الجوادى: الفرق بين الخطاب والخطاب اللي هي الخطوة التالية إيه يعني أنا ممكن أكذب كذبة وأنت ممكن تكذب كذبة فأنت كذبتك ما فيش خطوة بعدها في بيان إن دي خلاص دي كان مجرد كلام لكن أنا أكذب الكذبة بعدين أقرأ فاتحة وأروح أقدم شبكة وأكتب كتاب يعني مشينا proceed مشينا في خطوات، فالخطوات إيه إن راح زيارة سرية راجل كبير جداً جداً لروسيا وبعدين راحوا اثنين تانيين لدولتين تانيين قالوا له نشترى منك أسلحة بـ15 مليار أدينا سوريا ونديك إحنا ونديك مصر و15 مليار أهمه نشترى أسلحة بهم وبعدين يجيلك رئيس المخابرات العسكرية ونشرت ذلك الأهرام نشرت ذلك الأهرام مش حد ثاني يجيء رئيس المخابرات العسكرية الروسية يعين الأماكن اللي سيأخذونها وبعدين الخطوة الرابعة..

محمود مراد: نشرت كذلك أنه سيأتي ليعاين المناطق التي سيأخذها ثم إن حديث الـ15 مليار أسلحة هذا أيضاً نشر إن كان صحيحاً يعني نشر في نفس الخبر أن روسيا لم توافق على...

محمد الجوادى: ما هو اللي سربه هو بوتين ما هو أسلوبه، خلي بالك يا أستاذ محمود إن

أنت في تعاملك مع وسائل الإعلام الغربية لا بد إن أنت تفرق بين الأميركي اللي بسرب معهد في حديقة المخابرات، في روسيا الوكالة الرسمية نفسها هي اللي بتسرب، في مصر واحد صحفي يزعم إن هو دخل أجهزة الأمن وعمل بطولة والحاجات القصص اللي أنت عارفها دية وإنه اخترع اللي ما اخترعوش حد وإنه..

محمود مراد: تخطى جدار المستحيل.

محمد الجوادى: وإنه تخطى جدار المستحيل وإنه دخل في مواسير المياه ولبس طاقية الإخفاء والقصص الوهمية دي فالخبر بتاع روسيا يا أستاذ محمود طلع في روسيا اليوم لم يطلع في حطة ثانية فاللي مسربه مين؟ بوتين رجل المخابرات القوي فيعني أنا سؤالك في محله تماماً إنه القصة بتاعت الكلام عن مرسي آه اللي يطلع الكلام عم مرسي مين؟ عدو لكن هنا اللي يطلع الكلام عن روسيا مين؟ صديق بل ابن ده زي واحد يجيء يقلك إيه بابا جبلنا كذا هو سارق اللي جايه ده بابا اللي جايه ده سارقه لكن الثاني يقولك إيه ده باباه سرق كذا فهنا بوتين قصته إنه روسيا اليوم تقلك كذا وكذا وكذا ده في واحد قال لبابا أديك الثلاث آلاف وأخذ الألف بس فالقصة واضحة يعني إن لم تكن قادرين على قراءة مثل هذه الأحاديث الصحفية ومثل هذه الأخبار ومثل هذه التواريخ يبقى لا يليق بنا أن نجلس على هذه المنصة الشريفة الكريمة يعني إنه عشان الناس تأخذ منا هذا الأثر وهذا التأثير وهذا الفهم وهذا التفهم لا بد إن إحنا نكون ونذاكر ونعرف الحاجات دي كلها ونبقى عارفين طريقة القراءة يعني لا تقرأ العربي بالإنجليزي وما تقرأ الإنجليزي بالعربي وهكذا.

تحديد موعد الانتخابات قبل موافقة الشعب

محمود مراد: أستاذ محمد السطوحى كيف يمكن تحديد مواعيد لإجراء انتخابات قبل موافقة الشعب على الاستفتاء وقبل التحقق عما هو داخل الدستور الذي يجري أو الذي تجري كتابته أو تعديله في اللحظة الراهنة كيف يمكن ذلك إذا لم تكن نتائج هذه العملية برمتها معروفة سلفاً أو مسلسل أو تمثيلية الهدف منها خداع الرأي العام كما يقول البعض؟

محمد السطوحى: يعني دعني أولاً أعلق بشكل مختصر على كلام الدكتور الجوادى يعني الإنسان حر في أن يكون له رأيه وأنا أعطيه هذا الحق المطلق ولكن ليس له الحق في أن يخترع المعلومات التي تخصه وأعتقد هناك الكثير من المعلومات التي اخترعها

الدكتور الجوادي خلال الدقائق الماضية، لا أدري من أين أتى بها ولا ما هي مصداقيتها ويعني هو يحمل درجة الدكتوراه هو درجة الدكتوراه معناها أنه رجل علمي يعتمد على أساس علمي لما يقوله ومنهج علمي للكلام، ما أستمع إليه الآن هو معلومات مرسله ليس هناك فيها أي شيء من الممكن الجدال بشأنه يعني حتى الحقيقة لا أجد ما أرد عليه لأنه إيه إعطاء نصف مصر لروسيا أو النصف الآخر لأميركا! كلام يعني ماذا يرد عليه في كل هذا الكلام، عموماً بالنسبة لما ذكرته وسؤالك بالتحديد نحن نتحدث هنا عن جدول زمني نحن لا نتحدث عن مضمون الدستور أو إذا ما كانت ستتم الموافقة عليه أم لا؟ نحن نقول أنه في خلال هذا العام سيتم وضع هذا الدستور أمام الشعب للاستفتاء عليه بالموافقة أو الرفض، هذه المسألة ليس لها علاقة بما سيتم أو ما سيتم تعديله في هذا الدستور، بعد ذلك الجدول الزمني المتعلق بالانتخابات وبالتالي هذا كان حتى موجود في الإعلان الدستوري الذي أعلنه المستشار عدلي منصور رئيس الجمهورية المؤقت لأن هذا مجرد تصور أو رؤية مستقبلية للخارطة التي يمكن السير عليها ومن خلالها لتحديد مستقبل مصر خلال المرحلة القادمة وبالتالي أنا لا أجد مثل هذا التعارض.

محمود مراد: هل جرت الموافقة من قبل المحكمة الدستورية على قانون الانتخابات، هل تم إقرار قانون الانتخابات الخاص بالانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية؟

محمد السطوحى: هذا سيكون موجود بالنسبة للدستور أنا يعني لست خبيراً قانونياً أنا في النهاية أنا أراقب من الخارج لكن..

محمود مراد: هذه الخطوة لم تحدث كيف يمكن إجراء انتخابات دون.. كيف يمكن إجراء انتخابات دون تحديد أو دون وجود قانون تجري على أساسه هذه الانتخابات، هل تذكر أن البند السابع من خارطة الطريق التي ألقاها عبد الفتاح السيسي يوم الثالث من يوليو وقت عزل مرسي وتعيين المستشار عدلي منصور رئيساً مؤقتاً هل تذكر أن هذا البند كان بالنص ينص على مناقشة المحكمة الدستورية العليا إقرار قانون الانتخابات الخاص بمجلس النواب.

محمد السطوحى: ما اعرفه هو أن الدستور الجديد سيتضمن بعض الملامح الخاصة بطبيعة الانتخابات القادمة وهي أنها ستكون انتخابات فردية ربما سيتم صياغة ذلك قانونياً فيما بعد لا أدري المسار القانوني لها ولكن على الأقل الشكل أو الإطار المبدئي لشكل الانتخابات القادمة سوف يكون متضمناً في التعديلات الدستورية الجديدة.

محمود مراد: دكتور جمال جبريل بالنسبة لمسألة موافقة المحكمة الدستورية العليا على قانون الانتخابات، هل هذا الأمر ينبغي أن يكون أولاً قبل الإعلان عن مواعيد للانتخابات أم يأتي تالياً ليس هناك مشكلة في رأيك.

جمال جبريل: لا يعني بالحقيقة دي برضه ما سمعته يعني هو طبعاً لم يعلن أنه تم إلغاء الرقابة السابقة فبالتالي المحكمة الدستورية ليس هناك اختصاص لها في أن تبدي رأيها في الدستور فأسف للقانون مسبقاً قبل إصداره، يعني فبالتالي القانون يصدر من السلطة التشريعية مباشرة ويطبق ويكون الطعن فيه قبل كما كان معمولاً به من قبل ولكن أيضاً سمعت هذا برضه نظراً لسرية جلسات اللجنة لا أحد عارف بالضبط الكلام دا هذه التسريبات صحيحة ولا لا، إن سيكون في نص يمنع حل المجالس المنتخبة بأحكام قضائية يعني أعتقد أن هذا يعني عن الرقابة السابقة لو هذا الكلام صحيح، فبالتالي أن المحكمة الدستورية تقول رأيها في القانون إذا كان هذا التعديل قد تم يبقى ما لهوش لزوم يعني مش سيكون لأنه مش سيبقى لها اختصاص في هذا المجال.

محمود مراد: يعني عفواً حتى نفهم الصورة برمتها ألغيت الرقابة السابقة للمحكمة الدستورية وبالتالي من حق الرئيس عدلي منصور، الرئيس المؤقت عدلي منصور، أن يصدر قانون الانتخابات كيفما شاء وعلى أساسه تجري الانتخابات التشريعية ومتى ما حدث انتخاب لمجلس نيابي أو مجلس تشريعي بشكل ما فإن هذا المجلس يعود سيد قراره كما كان في السابق؟

جمال جبريل: لا هي الحقيقة العالم كله ما فيش يعني لا تحل المجالس المنتخبة بإرادة شعبية بأحكام قضائية ويمكن مثل قريب جداً بأن المحكمة الدستورية الألمانية حكمت بعدم دستورية قانون انتخاب البوندستاج اللي هو موجود حالياً لكن لم يحل البوندستاج وهو الذي سيحدد القانون الذي ستجرى عليه الانتخابات القادمة دي الفكرة يعني، المحكمة ستراقب دستورية القانون ولن يمنعها طبعاً الدستور من هذا الاختصاص ولكن إذا حكمت بعدم دستورية قانون الانتخابات مثلاً فلن يؤدي هذا إلى حل المجلس المنتخب إنما يكمل مدته ويقوم بتعديل القانون وفقاً لمقتضيات حكم المحكمة الدستورية العليا وهذا هو المتبع في العالم اللي يأخذ بفكرة الرقابة القضائية على دستورية القوانين أو الرقابة اللاحقة يعني ودا أعتقد أنه يعني ما ينبغي أن يكون حتى لا تهدر الإرادة الشعبية دائماً.

محمود مراد: هل هذا الكلام سيكون متضمناً في مشروع الدستور الجديد.

جمال جبريل: والله أنا بقول لحضرتك هذا ما سمعناه ونظراً لسرية الجلسات أنا ما أعرف ليه هي سرية فأنا بقول لحضرتك تسريبات هل هي صحيحة، إذا كانت صحيحة يبقى شيء جيد مش صحيحة يبقى شيء من جيد يعني دي تسريبات كلها لأن الجلسات سرية يعني.

محمود مراد: دكتور محمد الجوادى هل تفتقر برأيك العملية السياسية برمتها إلى مبدأ الشفافية مسألة سرية الجلسات عدم وضوح بعض البنود في خارطة الطريق لم تتحقق على الإطلاق بل ربما البعض يذهب إلى أنه معظم البنود الخاصة بخارطة الطريق التي أعلنها السيسي يوم الثالث من يوليو لم تتحقق على الإطلاق.

محمد الجوادى: عشان نسيب المستقبل شوية، أستاذ سطوحي خائف من المستقبل نخش بالتاريخ والماضي سنقول أنه العسكر في مصر الموجودين الآن المجموعة الموجودة لا تؤمن بخمس حاجات: لا تؤمن بالديمقراطية؛ ديمقراطية إيه ولعب عيال إيه دا؟ هم قالوا كده مرة واثنين وثلاثة، لا تؤمن بالشعب شعب إيه ده اللي يودينا ويجبنا وبتاع مين يفهموا إيه؟

محمود مراد: لا قالوا الكلام هذا فين عشان..

محمد الجوادى: سنقول كل واحد، سنقول كل واحد ودليله بس، الأول نقول العناصر الخمسة: لا يؤمن بالشفافية شفافية إيه؟ دا أمن قومي دا الميزانية لازم تبقى رقم واحد مش عارف إيه وبتاع والكلام من دا، الحاجة الرابعة اللي هو لا يؤمن بها النيابية؛ نيابية إيه هو إحنا مش عارفين الشعب يقول إيه؟ على رأي الرئيس السادات- الله يرحمه- قال لنواب مجلس الشعب "أهو الأخبار تقرأوها في الأهرام والرئيس الله يكرمه شايل عنا كل حاجة شاغلين بالكم ليه!" وهو رئيس مجلس الأمة قال هذا الكلام للنواب دا الشعار، فهم لا يؤمنون بهذه الأشياء والقصة دي كلها بره لكن المتغير الجديد إن الوقت في عالم وفي رأي عام وفي جاليات ونحن نتصل بالناس والناس تتأمل هذا العجب العجاب، فلما يجيء مثلاً أستاذ سطوحي يدافع دي الوقت هو بدافع أنه يقول أنه يعرف نبيل بيه من زمان فعشان كده عارف إنه شخصية كويسة على عينا وعلى رأسنا نبيل بيه راجل عظيم باباه صديقي وحماء صديقي كلهم ناس كويسين أفاضل يعني ودخلت بيتهم ولحم أكتافي من خيرهم على عيني وعلى راسي، لكن الحق حق هي المسألة مش مسألة إنني أجامل واحد عشان بعد البرنامج أقول له: شوف أكلت لك الجوادى ولا غلط لك في الجوادى ولا قلت له ما يليق الكلام دا من واحد واخذ دكتوراه.

[تقرير مسجل]

تعليق صوتي: رغم أن جلسات لجنة الخمسين مغلقة منذ بدء التصويت المبدئي على المواد إلا أن ما يرشح عن أنشطة اللجنة وما يثار في الإعلام وساحات القضاء يشي بأن الأمور لا تسير كما يأمل أصحاب خريطة الطريق، من أبرز ما يواجه اللجنة من قلاقل هذه الأيام هو ما نبه إليه فقهاء دستوريون مؤيدون للانقلاب من أن عمل اللجنة بكامله مهدد بالبطلان لتجاوزها مهلة الشهرين المحددة في الإعلان الدستوري الذي صدر بُعيد انقلاب الثالث من يوليو، تهديد سرعان ما تجسد في شكل دعوى رفعها أحد المحامين أمام محكمة القضاء الإداري تطالب ببطلان عمل اللجنة لانتهاء المدة القانونية لعملها، ولا يقل خطورة عن ذلك تهديد الأعضاء الاحتياطيين بالاستقالة أو اللجوء للقضاء احتجاجاً على منعهم من حضور جلسات التصويت.

[شريط مسجل]

علاء عبد الهادي/عضو احتياطي في لجنة تعديل الدستور المصري، يعلن الأعضاء الموقعون على هذا البيان للرأي العام المصري أن سقف اعتراضهم على ما يحدث الآن من مخالفات مفتوح وقد يصل إلى إقامة دعوى في القضاء المستعجل لبطلان هذه الإجراءات أو إلى تعليق العضوية أو تقديم استقالات من اللجنة.

تعليق صوتي: وقد لجأ أحد الأعضاء الاحتياطيين بالفعل إلى القضاء ورفع دعوى هي الثامنة التي تطعن في سلامة عمل اللجنة ويكمن الخطر الأكبر على الإطلاق فيما تواتر من أنباء عن تهديد ممثلي الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية والأرثوذكسية بالانسحاب من لجنة الخمسين في حال الإبقاء على المادة 219 بأي صيغة، إضافة إلى ما سبق تواجه اللجنة عثرات أخرى وتخوض معارك جانبية ويوصف كل ذلك في وسائل الإعلام المؤيدة للانقلاب بالأزمات بينما يراه المتحدث باسم لجنة الخمسين مجرد اختلاف في الرؤى داخل اللجنة.

[نهاية التقرير]

دستور مهدد بالبطلان

محمود مراد: لمناقشة هذه القضية يبقى معنا ضيوفنا الأعزاء الذين صحبونا في الجزء الأول من هذه الحلقة، والسؤال للأستاذ محمد السطوحى من نيويورك أستاذ محمد انتهاء

تكليف لجنة الخمسين قبل أن تتم هذه اللجنة عملها يعني في رأيك هل يمكن أن يعطل أو يعرقل أو ينزع الشرعية عن هذه اللجنة برمتها أم أن هذا الجدل بعيد عن السياسة ويتعلق بالقانون ومكانه ساحات القضاء، بطبيعة الحال لك أن تعلق بس في إيجاز لو تكلمت على كلام الدكتور الجوادي وتجب عن السؤال.

محمد السطوحى: يعني أعلق على إيه ولا إيه الحقيقة يعني أنا أتيت هنا إلى حديث الثورة الذي تحول مع الدكتور الجوادي إلى حوار المصطبة يعني كلام كثير كنت حريص منذ البداية.

محمود مراد: أرجوك لا داعي لا داعي للتجاوز أستاذ محمد السطوحى لا داعي للتجاوز في حقوق أو في أشخاص.

محمد السطوحى: التجاوز كان من جانبه في حقي.

محمود مراد: الدكتور محمد لم يتجاوز في حقك فأرجوك.

محمد السطوحى: إذا سمحت لي إذا سمحت لي.

محمود مراد: أنا أرجوك ألا نصل.

محمد السطوحى: تجاوز في حقي عندما قال إننا.. تجاوز في حقي عندما قال إننا لحم أكتافي من خير أي حد.

محمود مراد: لا هو يتحدث عن نفسه وليس عنك يتحدث عن نفسه يقول دخلت هذا البيت ولحم أكتافي لحظة لحظة أستاذ سطوحى أرجوك ركز معي لو سمحت.

محمد السطوحى: أنا ليس لي علاقة بأي جهة أو أي نظام.

محمود مراد: ركز معي لو سمحت ركز معي لو سمحت الرد الرجل يقول لحم أكتافه هو من خير هؤلاء الناس ويحترمهم ودخل بيوتهم ويعرف الأستاذ نبيل فهمي ويعرف والده وحماته و و وإلى آخره حتى نكون دقيقين الرجل لم يتحدث عنك أنت، الرجل يتحدث عن نفسه.

محمد السطوحى: لا لا هو كان يتكلم في إطار تعليقه على ما ذكرت لكن في النهاية، أنا في النهاية يعني لا أريد أن أقف كثيراً عند كلامه لأنه هناك الكلام الكثير الذي لا يمكن

الرد عليه أنا لا أعتقد أنه هناك أي شيء موضوعي في النصف ساعة.

محمود مراد: طيب لننتقل طيب لننتقل للسؤال الذي طرحته.

محمد السطوحى: عموماً ننتقل إلى الكلام الأهم، أيوه بالنسبة لهذه الجزئية يعني نحن في النهاية نحن نتحدث عن إعلان دستوري للمستشار عدلي منصور وبالتالي إذا كان هناك تم تعديل الدستور بالكامل الدستور الصادر العام الماضي 2012 يعني لا أجد أن هناك أي إشكالية بالنسبة لتحديد مواعيد جديدة أو تعديل المواعيد القائمة في الإعلان الدستوري، المهم من وجهة نظري ليست هذه المواعيد الحادة القاصمة ولكن أن يكون هناك نوع من التوافق على دستور جديد دستور حقيقي يرضى به الشعب المصري ويوافق عليه بأغلبية كبيرة تعطيه شرعية حقيقية وبالتالي يعني أنا أتمنى إنه يكون هناك سير أكثر بالنسبة لدراسة المواد الجديدة بالنسبة لهذا الدستور الجديد أن يعطى فرصة أكبر للحوار المجتمعي بحيث أنه عندما يصدر هذا الدستور نحن لا نريد أن نصدر دستوراً كل عام نحن نريد دستوراً حقيقياً يعبر عن الشعب المصري بكل طوائفه حتى بما في ذلك الإسلاميين بالمناسبة يعني الدستور لا يجب أن يكون إقصائياً في نهاية الأمر لأنه يعبر عن الشعب المصري والتيار الإسلامي موجود في داخل الشعب المصري.

محمود مراد: يعني الدستور لا يجب أن يكون إقصائياً، هو إقصائي بالفعل أين الفصيل الأكبر في الإسلاميين وهو جماعة الإخوان المسلمين من عمل هذه اللجنة؟

محمد السطوحى: يعني أعتقد أنه تم دعوة الكثير من الناس والجهات للمشاركة منذ البداية في خارطة الطريق هناك طرف رفض أن يكون شريكاً في هذه العملية وهذا طبعاً من حقه إذا كان يراها غير شرعية لكن في نهاية الأمر نحن حتى لو لم يكن هناك من يعبرون بشكل مباشر عن الإخوان المسلمين هناك من يعبرون عن التيارات الإسلامية في مصر بشكل عام، وهناك أيضاً معرفة وفهم لما تريد هذه التيارات بشكل عام في الدستور المصري وبالتالي أنا أعتقد أن هذا لا يمنع التوافق.

محمود مراد: يعني ربما فقط الأمر فقط يحتاج إلى إنعاش الذاكرة بعض الشيء أستاذ محمد السطوحى لجنة الـ100 في عهد مرسي أيضاً دعت الناس جميعاً للمشاركة في أعمالها وامتنع البعض على اعتبار أن هذه اللجنة لم تكن شرعية وهذا من حقهم إذا استعملنا نفس المنطق الذي تسوقه وهذا من حقهم ومع ذلك قيل أكثر من مرة وربما من أشخاص يعملون في اللجنة الحالية أن هذا دستور الإخوان وأن هذا دستور مسروق ولا

يعبر عن الشعب المصري، لماذا هذا لا يعبر عن الشعب المصري ودستور مسلوب وعمل اللجنة الحالية يعبر عن جميع الأطياف في الشعب المصري؟

محمد السطوحى: طبعا دستور 2012 له ما له عليه ما عليه وكان بالفعل كان فيه الكثير من المشاكل التي نتفق عليها جميعا أتمنى أن يتفادى الدستور الجديد هذه المشاكل، حتى لو لم يكن هناك وجود مباشر للإخوان المسلمين داخل لجنة الخمسين لكن أنا اعتقد أن المفاهيم الذي عبروا عنها موجودة ومفهومة، التيارات الإسلامية بشكل عام لاحظ أن المشاكل التي ارتبطت بالدستور السابق لم تكن مقترحة أساسا من جانب الإخوان بقدر ما كانت من جانب حزب النور أو السلفيين وهم موجودون داخل لجنة الخمسين، وأعتقد وأتمنى انه عندما يخرج الدستور الجديد أو الوثيقة الجديدة للدستور قبل الموافقة عليها أن يكون هناك تفاهم عليها من كل التيارات وأن يقبل بها أيضا حزب النور والتيار السلفي لأنه هذا هو الطريق الذي ينبغي أن نسير عليه بحيث أنه يكون هناك توافق مجتمعي على شكل الدستور الجديد، لو سألتني شخصا كنت أتمنى أن لا ندخل في هذا المعترك الآن دستور 71 كان كافيا مع تعديلات لجنة البشري كان هذا سيغنيانا عن الكثير من المشاكل التي نمر بها الآن والتي ربما تؤدي إلى المزيد من الانقسام داخل المجتمع المصري مع اقتراب الاستفتاء لكن ما حدث حدث وعلينا أن نخوض هذه التجربة بما لها وبما عليها.

محمود مراد: يعني أنا ربما لو تذكر أنه بعد تعديلات البشري التي قبلت في استفتاء 19 من مارس 2011 النخبة العلمانية هي التي اعترضت على هذا الأمر وقالت إن الثورات لا تأتي بأنصاف حلول وإن الدستور سقط بسقوط النظام، نظام مبارك بطبيعة الحال، وأنه ينبغي كتابة دستور جديد أن كنت مخطأ فصح لي هذا الكلام.

محمد السطوحى: دستور 71 كان هناك اتفاق على أنه ليس دستورا سيئا بإجماله باستثناء بعض المواد خاصة التي تم تعديلها للسماح بأن يكون الرئيس المصري رئيسا مدى الحياة وغيره وتحديد فترة زمنية له وفترة مدتين، هذه تعديلات أساسية أقرتها لجنة البشري أنا اعتقد لو تم إخراج إقرارها في دستور 71 وتم التوافق على ذلك مؤقتا نحن لا نقول أن هذا الدستور يجب أن يستمر مدى يعني إلى الأبد لكن على الأقل في المرحلة الانتقالية التي نمر بها كان ينبغي تفادي القضايا الخلافية التي من الممكن أن تثير الكثير من المشاكل والمجتمع المصري منقسم على ذاته بشكل مسبق، وبالتالي كان علينا تفادي ذلك من خلال بعض هذه التعديلات التي يقبل بها الجميع إسلاميين أو غير إسلاميين بأن

يكون هناك تحديد لفترة رئاسة الجمهورية تقليص بعض سلطات الرئيس هذه الأمور كانت سترضي القطاع الأكبر من الشعب المصري وبالتالي يمكن التوافق عليها والسير من خلالها لرسم خارطة المستقبل لكن يعني هذا لن يحدث كنت أتمنى لو أنه حدث لكنه في نهاية الأمر نحن نتعامل مع الواقع الجديد وهذا الواقع يجب يعني أن نقبل به يعني كما إقراره في خارطة الطريق.

محمود مراد: طيب دكتور جمال جبريل يعني أنت رجل قانون هل مصر مشكلتها في نقص القوانين ونقص المواد الدستورية والخبرات الدستورية أم في تطبيق هذه البنود ومواد الدستور في موضع التنفيذ وضعها في موضع التنفيذ، يعني الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بدعوى أن دستور 2012 يكرس لاستبداد الرئيس ويعطيه صلاحيات ويمنحه حصانة عن المحاسبة، هؤلاء أنفسهم مشاركون في خارطة الطريق التي في عهدها انتهكت حريات كثيرة وهذه معلومة وليست رأيا.

جمال جبريل: الحقيقة أنا يعني أنا عاوز أقول لحضرتك المسألة مش مسألة لا دساتير ولا قوانين، اللجنة اللي قعدت 5 ساعات عشان تقول مجلس الشورى يقعد ولا يمشي وتتكلم في موضوعات وكأنها نحن في مرحلة ما بعد الحداثة التغيير للتغيير، لكن المشكلتين الأساسيتين الحقيقة ما كان يجب أن يبحث بها وإحنا نتكلم بجد هي عملية المصالحة بين الدين والدولة ثم الإجماع على قواعد اللعبة، يعني هل إحنا سنأخذ الديمقراطية ولا زي ما يطلع عندنا في الإعلام ونقول إحنا ناس نبتكر وإحنا ناس مخترعين ويجب على الغرب أن يقلدنا، بدون المصالحة بين الدين والدولة وبدون الإجماع مش الاتفاق الإجماع على قواعد اللعبة الديمقراطية الحقيقة أنا شايف انه إحنا نفضل برضه بنجري بنفس المكان بنجري في المكان ولم نراوح مكاننا بميل واحد، يعني لا إلغاء مجلس الشورى سيحل المشكلة ولا حكاية يعني الدساتير ليست تقليص سلطات الرئيس وليس رئيس إلى الأبد طب ما كان دستور 58 في فرنسا ما قبل التعديلات اللي عملها جاك شيراك كان الرئيس يقعد ما فيش مدة محددة، صحيح ما كان يجب العمل انه ما كنش بترشح أكثر من مرتين لكن الدستور ما كنش بمنع، أيضا دستور 58 في فرنسا اللي حطته لجنة حكومية وأوزع به لشارل ديغول أنها تبدله اختصاصات باعتبار انه جاء لرئيس الجمهورية الخامسة وكان دا شيء شاذ في النظام البرلماني اللي كان مطبق في فرنسا في الجمهورية الرابعة ومع ذلك نجح دستور 58 في فرنسا لأن هناك اتفاق على المسائل الجوهرية، كل هذه الأمور يمكن أن تسير لكن إحنا الحقيقة المسائل الجوهرية عمالين نتخانق على مجلس الشورى إحنا عمالين نقول مدة، وفي

فتوى من احد لا أعرف مين اللي فتى لهم الفتوى إن الشهرين دول شهرين عمل إطلاقاً، القانون لما بقول شهرين أو بقول أسبوع أو بقول 72 ساعة يبقى 72 ساعة زمن وشهرين زمن وأسبوع زمن وإذا رأى أن يكون عملاً فإنه ينص على أنه عمل وإنما أقصى ما يتم يقول لك شهرين إذا كان آخر يوم إجازة يمتد لليوم اللي بعده، دي القواعد القانونية في التفسير إنما العملية لا أعرف المتحدث الرسمي باسم اللجنة طالع بقول لا دول شهرين نطلع منهم الجمع والإجازات، لا طبعا الكلام ده مش صحيح فهي الحقيقة المسألة يعني لا تستاهل المناقشة اللي يستاهل المناقشة الحقيقة إن إحنا كان لازم نعد ونناقش المسائل الجوهرية عملية التصالح بين الدين والدولة وعملية الإجماع على قواعد اللعبة الديمقراطية، سننطق انه إحنا يبقى عندنا ديمقراطية بمعناها الديمقراطية النيابية الغربية الحديثة ولا إحنا سنألف نظام جديد ونمشي عليه وكل ما نقوم نفع، دي اعتقد انه دي المسائل الجوهرية التي كان يجب مناقشتها قبل أن نبدأ لجنة الخمسين في تعديلات الدستورية، اللي كانوا يتكلموا عليهم في تعديلات دستور 2012 المواد الخلافية كانوا مادتين ثلاثة يعني سبنا من الاختراعات اللي كان بقولك الطفل دا أنتم تقولون أن الطفل سيشتغل ومش عارف أنتم تنظمون عمالة الطفل يعني كلام الحقيقة وهو كلام مأخوذ من الاتفاقيات الدولية إنما كان المدة 219 موضع خلاف حقيقي ورغم أن حزب النور أصر عليها، أنا كان رأيي وقتها إن المادة 219 هي لا تنفع ولا تضر لأنها في تفسيرها هي تحديد لمصادر التشريع في الشريعة الإسلامية ولا أحد أبدا يقدر يمنع المشروع إلى أن يلجأ إلى أي مصدر من مصادر التشريع في الشريعة الإسلامية لكن الأزهر فسر مبادئ الشريعة بالمادة 219 وهيئة كبار العلماء هي اللي فسرت..

سرية العمل بالدستور

محمود مراد: دكتور جمال أنا يعني اعرف أن لك رأياً في مسألة سرية جلسات لجنة الخمسين، لكن من الاتجاه العام المتسرب من وسائل الإعلام وغيرها، هل كان مجلس الشورى من المواد الخلافية التي أثرت انتقادات وأثير جدل كبير بشأن دستور 2012 بشأنها طبعا الإجابة لا ولم يكن من هذه المواد الخلافية يبقى السؤال: هل تعتقد انه تتم صياغة دستور جديد بالأساس أم هناك تعديل فقط لدستور 2012 المعطل مؤقتاً؟

جمال جبريل: لا هو طبعا بالتأكيد تعديل بالتأكيد هو مجرد تعديل والحقيقة أنه كان يمكن أن يكون تعديل جيد جدا يعني لو هذه اللجنة والحقيقة كانت تبقى عملت انجاز ضخم جدا وانجاز يحسب لها تاريخياً يعني أن تحول النظام إلى نظام برلماني في مصر لأن مشكلة

مصر الحقيقة في النظام الرئاسي حقيقي دي مشكلة مصر، وحل مشكلة مصر يمكن الدكتور عزمي بشارة جاء بعد 3 يوليو عندكم في قناة الجزيرة ببرنامج وقال انه حل مشكلة مصر سيكون في نظام برلماني ودي حقيقة، حل مشكلة مصر في نظام برلماني، إنما الحديث عن 'م إنا دولة مش عارف من أيام الفراعنة إيه، الكلام الحقيقة القديم قوي الكلام اللي آخر والذي لا ينجز يعني وده الكلام الدائر، ونتخايق على مجلس الشورى رغم أنه في السنوات الأخيرة في 70 دولة من ذات المجلس الواحد تحولت إلى نظام المجلسين وصحيح حالتنا الاقتصادية يمكن لا تسمح يبقى يا سيدي نأخذ فترة انتقالية، إنما نظام المجلسين مسألة أصبحت هامة جدا وبعض أساتذة القانون يطلعوا يقولوا أصل إنا دولة بسيطة ما يفتح لا ما فيش ما يفتح دولة بسيطة يعني.

محمود مراد: دعني دعني.

جمال جبريل: يعني في مسائل جوهرية لم يتطرق إليها أحد.

إنهاء نظام المجلسين بدستور مصر

محمود مراد: دعني إذن أطرح السؤال على الدكتور الجوادي، الدكتور جمال يرى أن المسائل الجوهرية لم يتطرق إليها أحد وأن الخلاف والجدل حول أمور ليست مفصلية بل ربما يتجه العالم إلى إقرارها في اللحظة الراهنة وهو نظام المجلسين، هل تعتقد أن هذا يفتح الباب أمام عوار في الدستور المقبل بما يفتح الباب أيضا لتعديله أو كاتبته من جديد؟

محمد الجوادي: كلامكما صائب يعني أستاذنا الدكتور جمال صائب وأستاذنا الدكتور محمود صائب الاثنين صح، فكلام الاثنين صائب، لكن هو طبعا النقطة الخطيرة هنا أنه الوقت اللي وافق على إلغاء الشورى 23 يعني 46% كيف تمرر قرارا بصرف النظر عن هو صح ولا غلط! كيف تمرر مادة بموافقة 46%؟ وتقول أن هذه الأغلبية وأنت عملت وصلنا إلى 66% حد أدنى على يد لجنة الدستور اللي تقال عليها كلام كثير قوي، فكانوا قالوا الأول يبقى لازم موافقة الـ 75% عشان يبقى عندهم الربع المعطل، وبعدين وصلوا إلى 66% فكان ما فيش مادة أُقرت إلا لما وافق عليها أكثر من 66% اللي هي ثلثين يعني، ف أنت النهاردة تقر حاجة بـ 46% ما هو 23 من 50 يعني 46% دي حاجة، الحاجة الثانية أنا مضطر يعني من حق الناس علي إن أنا أقول سر من أسرار المهنة أنا الحمد لله أول واحد قلت أن 60 يوم مضوا من غير، وزمان أنا أول واحد قلت

أنه لا ينفذ مادة الطوارئ من المجلس العسكري لأنه الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري نفسه هو الذي قال أنها 6 شهور وأستاذ وائل قنديل أثبت هذا الكلام على لساني ثاني يوم عملوا حوار مع طارق البشري قال الكلام ده مضبوط، طبعا أنا مش متربص لكن أنا بقول لك سر المهنة أعمل إيه؟ لما أحد يقول 60 يوم بعمل مثلما بعمل مع العينين اللي عندهم استشارة بقوم فاتح 60 يوم إحنا يوم 3/3 قمنا على يوم 5/3 وأنا بفتح الأجنحة الصبح يوم 5/3 أقول إيه؟ قال اليوم مهلة نهاية الدستور، أقوم أعرف على طول، ما هو سر المهنة عشان الناس كلهم يبقوا جوادي ما أبقى جوادي واحد بس عشان الناس يفيقوا يعني للحاجات اللي مثل هذه، فأنا طبعا اكتشفت دي بفتح الأجنحة، الله ده لسه يعجنوا، الله فين العيش؟ دا لسه يعجنوا، طبعا لسه بقى في عايز العيش يخمر ولسه عايز يخش الفرن وسيتحرق إن شاء الله وهو في الفرن، وواحد يقولهم أنا أقول لك برضه سر من أسرار المستقبل انه واحد هيجي يقولهم واحد من الناس الكبار: لا لا لا لا شورى إيه اللي دا تلغوا، دا الشورى إحنا مش عاملية عشانكم مش عاملية عشان الشعب، دا إحنا فيه نحط الناس اللي فيه بالقضاء اللي ممكن يترفع عليهم قضايا فنحصنهم فيه، وبالتالي لسه في كراسي محتجرة في الشورى دا للتحصين، التحصين مش سيمنعهم من لكن التحصين فكرته إيه؟ انه يأخذ وقت ليرفع عنه الحصانة، يأخذ وقت لحد ما يرفع عنه الحصانة..

محمود مراد: لضيق الوقت أنا أطرح سؤال أخير، وهو ذات السؤال على الأستاذ محمد السطوحى الخاص بالمشكلات التي تعترى عملية كتابة الدستور..

محمد الجوادي: بس.

محمود مراد: أو تعديله وما يمكن أن تفتحه من أبواب لتعديله أو إلغائه مستقبلا.

محمد الجوادي: اسمح لي أولا أشكر الأستاذ السطوحى لأنه قال علي كلامي كلام مصطبة أنا أطول أنه يبقى كلامي كلام مصطبة! ده أكبر وسام أخذته بحياتي الأستاذ السطوحى يقول علي كده.

محمود مراد: شكرا.

محمد الجوادي: كلامي كلام مصطبة ده وسام أنا أشكر.

محمود مراد: أستاذ سطوحى.

محمد الجوادى: شوف ضحك أهو انبسط، هو رجل طيب.

محمد السطوحى: العفو يا دكتور جوادى أي خدمة، عموما أنا بالنسبة لهذا الكلام هو الحقيقة الكلام الموضوعي الحقيقي، لأنه أنا شخصيا شايف أنه مجلس الشورى هناك كما ذكر الدكتور جبريل هناك مجالس ثنائية كثيرة في دول العالم، هنا مجلس النواب ومجلس الشيوخ على سبيل المثال لكن الفكرة أنه في مصر لم يكن هناك توضيح لوظيفة مجلس الشورى بحيث أنها تكون مختلفة ومتميزة عن مجلس النواب أو البرلمان الآخر، بمعنى انه مجلس الشيوخ هنا مختلف عن مجلس النواب، مجلس النواب 435 عضو يمثلون مقاطعات صغيرة وبالتالي تعبر عن النسبة السكانية، مجلس الشيوخ عضوين فقط من كل ولاية وبالتالي عضو مجلس الشيوخ يعبر عن ولاية كاملة وليس مقاطعة صغيرة عددهم 100 فقط كل الولاية صغرت أم كبرت لها عضوين فقط في مجلس الشيوخ بمعنى أنه هناك اختلاف.

محمود مراد: أستاذ محمد للأسف.

محمد السطوحى: هناك اختلافات..

محمود مراد: للأسف لم يعد هناك متسع من الوقت.

محمد السطوحى: لكن عموما أنا أرجو، تفضل..

محمود مراد: للأسف لم يعد هناك متسع للوقت أشكرك شكرا جزيلا الأستاذ محمد السطوحى الصحفي والكاتب السياسي كان معنا من نيويورك، وأشكر كذلك الدكتور جمال جبريل أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة حلوان كان معنا عبر سكايب من القاهرة، وأشكر الدكتور محمد الجوادى ضيفنا في الاستوديو وهو الكاتب والمؤرخ السياسي، وأشكركم مشاهدينا الأعزاء لكم منا التحية والسلام عليكم.